JEF/Journal of Education Faculties
Volume 17, Issue (2), 2023

مجلة كليات التربية ـ جامعة عدن
المجلد 17 ، العدد (2)، 2023 م

اللغات الضعيفة في الأسماء المبنية

(دراسة وصفية تحليلية)

صالح حسين علي القادري

الملخص: يتناول هذا البحث استقصاء اللغات الضعيفة في الأسماء المبنية، ومعرفة معايير النحاة وضوابطهم للحكم على هذه اللغات، من خلال جمع ما تناثر من مسائل هنا وهناك في الدراسات اللغوية العربية المختلفة حول هذه اللغات، وصولًا إلى عمل يحاول جمع الشواهد المتعددة، التي حُكِم عليها بالضعف لمخالفتها المطَّرد، أو لندرتها وشذوذها، وغيرها من الأسباب.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناقشة آراء النحاة وتحليلها، ومعرفة موقفهم من تلك اللغات. وقد ظهر من خلال البحث أنَّ كثيرًا من النحاة واللغويين قد حكموا على كثير من اللغات أنَّها ضعيفة لا يصح الاحتجاج بها، وقد ثبت أنَّ هذه اللغات ذكرت في القراءات القرآنية المتواترة والأحاديث الصحيحة، كما جاء ذكرها عند شعراء العرب الفحول.

الكلمات المفتاحية: لغة، الضعف، القلة، أسماء مبنية.

المقدمة: الحمد لله الذي اصطفى اللسان العربي لسانًا لكتابه العزيز، والصلاة والسلام على أفصح من نطق الضاد محمد بن عبد الله ﷺ، وعلى آل محمد وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فقد كانت قبائل العرب متناثرة ومتباعدة في شتَّى أنحاء الجزيرة العربية، في نجد والحجاز وتهامة، وكان من الطبيعي أن تختلف طريقة الأداء اللغوي من قبيلة لأخرى.

وقد أدرك النحاة واللغويون المتقدمون هذه الاختلافات بين القبائل العربية فظهرت جلية في مؤلفاتهم التي تكشف عن فكرهم النحوي، فوصفوا كلام العرب بالفصيح والضعيف والرديء والقبيح والقليل، دون التفات إلى أن الكلام الخارج عن أقيستهم وقواعدهم هو كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم.

إنَّ وصف بعض النحاة واللغويين لغات بعض العرب بالضعف والرداءة لفت انتباهي واخترته ليكون ميداناً للبحث ومنطلقاً للدرس والتحليل؛ لكون هذا الموضوع لم يدرس من قبل على حد علمي؛ ولأنَّ هذه اللغات زرعت البذور الأولى للخلاف النحوي.

ويهدف هذا البحث إلى حصر اللغات الضعيفة في الأسماء المبنية وتبويبها، معتمدًا على المنهج الوصفي التحليلي، لمناقشة آراء النحاة وتحليلها، مع مراعاة وضع عنوان مناسب للمسألة المراد تحليلها، وأبدي رأيي فيها بقدر ما استطعت.

إثبات ألف الضمير(أنا) وصلًا :

أنا: ضمير يدل على المتكلم، ويستعمل للمذكر والمؤنث، والغالب عند النحاة إثبات ألفه وقفًا وحذفها وصلًا، ولا خلاف في إثباتها في الوقف[1].

واستحسن الخليل هذه اللغة، فقال: إنَّ في الضمير (أنا) " لغتان، حذف الألف، وإثباته، وأحسن ذلك أن نُثْبِتَها في الوقوف، وإذا مضيت عليها قلت: (أَنَ فعلت)، وإذا وقفت قلت: (أَنَهْ)، وإن شئت: (أنا) وحذفها أحسن"[2].

وحذف ألف (أنا) وصلًا، لغة إلى أهل الحجاز[3]، وهي أجودها[4]، قال أبو إسحاق الزجاجي: "في (أنا) في الوصل ثلاث لغاتٍ أجودها: (أنا قُمْتُ)، ... بغير ألف في اللفظ"[5]، وتبعه أبو منصور الأزهري[6]، وذهب بعضهم إلى أنَّها أفصح لغات هذا الضمير[7]، قال أبو جعفر النحاس: "في (أنا) ثلاث لغات، أفصحها: (أنا فعلت) بحذف الألف في الإدراج؛ لأنَّها زائدة لبيان الحركة في الوقف... وفي الوقف ثلاث لغات: أفصحها (أنا)، قال الكسائي: ومن العرب من يقول: (أنه) قال الأخفش [الأوسط]: ومن العرب من يقول: (أنْ) في الوقف"[8]، فأكثر العرب على فتحها وصلًا، يقولون: (أنَ فعلتُ ذلك)[9].

وأرجع بعض النحاة إثبات ألفه وقفًا؛ لبيانِ الحركة - البناء على الفتح -؛ لتفريق بينه وبين (أنْ) التي هي حرف ناصب للفعل؛ لأنَّه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بـ(أن) الحرفية؛ لسكون النون، فهي كالهاء في (ارْمه)، وإذا وصلت، حذفتها كما تحذف الهاء في الوصل[10].

أمَّا لغة إثبات ألف (أنا) وقفًا ووصلًا، فقد ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى تضعيفها، إذ يقول: "يجوز (أنَا قُمْتُ) بإثبات الألف، وهو ضعيف جدًا"[11]، وتبعه أبو منصور الأزهري، قائلًا: "يجوز (أنا قلت) بإثبات الألف في اللفظ ... وهو ضعيف عند النحويين"[12]، وجاء في حجة القراءات، "ويجوز (أنا قُمْت) بإثبات الألف، وهو ضعيف"[13].

أمَّا ابن جني فوصف إثبات ألف (أنا) في الوصل، بأنَّه لغة رديئة[14]، وتبعه أبو نصر الجوهري، فقال: "وأمَّا قولهم: (أنا)، فهو اسم مكنى، وهو للمتكلم وحده، وإنَّما بنى على الفتح؛ للتفريق بينه وبين (أنْ) التي هي حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنَّما هي؛ لبيان الحركة في الوقف، فإن توسطت الكلام سقطت، إلَّا في لغة رديئة"[15].

ومن شواهد هذه اللغة، قول ميمون بن قيس الْأَعْشَى[16] [من المتقارب]:

---

(1) ينظر: العين، (أنا): 399/8، وجامع البيان: 23/18، 24، والأصول في النحو: 451/3، والحجة في القراءات السبع: 99، ومعاني القراءات للأزهري: 110/2، والجامع لأحكام القرآن: 405/10، وفتح القدير: 287/3.
(2) العين، (أنا): 399/8.
(3) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن: 64، والتذييل والتكميل: 195/2.
(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 287/3، ومعاني القراءات للأزهري: 110/2، وحجة القراءات: 417.
(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 287/3.
(6) ينظر: معاني القراءات للأزهري: 110/2، 111.
(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 116/2، وإبراز المعاني: 365.
(8) إعراب القرآن للنحاس: 116/2.
(9) ينظر: تاج العروس، (أنا): 208/34.
(10) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 116/2، والمنصف لابن جني: 9، وشرح المفصل لابن يعيش: 304/2، وشرح الرضي على الكافية: 216/2، والإبانة في اللغة العربية: 123/2، 124.
(11) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 287/3، وزاد المسير: 85/3.
(12) معاني القراءات للأزهري: 111/2.
(13) حجة القراءات: 417.
(14) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 37/3.
(15) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (أنن): 2074/5، 2075.
(16) رواية البيت في ديوانه: 201. فَمَا أَنَا، أَمْ ما انْتِحَالِي القَوَا فِ بَعْدَ المشِيبِ كَفَى ذاكَ عَارَا.

فكيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي القَوَا فِ بَعْدَ المشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا[17]

بإثبات الألف في قوله: (أنا) في حال الوصل.

وقول حُمَيْدِ بْنِ ثَوْر [من الوافر]: أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُوني حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا[18]

ألحق ألف بـــ(أنا) في الوصل.

وقول أبي النَّجْم [من الرجز]: أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي[19]

ففي قوله: (أنا أبو النَّجْم) أثبت ألف (أنا) في حال الوصل.

وقول آخر [من الرجز]: وأَنَا سَيْفٌ من سُيوفِ الهِنْدِ ما شِئْتُ إلاَّ نَظْرَة فِي غِمْدِي[20]

بثبوت ألف (أنا) في الوصل. وقد خصَّ بعض النحاة إثبات ألف (أنا) وصلًا بضرورة الشعر؛ لعدم فصاحة إثبات الألف في الوصل في الكلام[21]، وذكر بعضهم أنَّ إثبات ألف (أنا) في الوصل شاذٍ لا يقاس عليه[22].

قال أبو علي: "القول في (أنا) أنَّه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأمَّا الألف فإنَّما تلحقها في الوقف، وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنَّهم إنَّما يفعلون ذلك؛ لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل"[23].

فالاسم عند الكوفيين (أنا) بكماله، مبني على السكون وهي الألف، وحجَّتهم في ذلك، قراءة نافع، قوله تعالى: (قالَ أنا أحيي وأميتُ) [البقرة: 258]، وقول الشاعر [من الوافر]: أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُوني حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا

بإثبات الألف في حال الوصل، ولكن لا حجّة في ذلك؛ لقِلّته؛ ولأنَّ الأعمَّ الأغلب سقوطها، ومُجازُ البيت والقراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه[24].

ويبدو أنَّها لغة لبعض العرب وليست ضرورة شعرية، وتُعزَى هذه اللغة لبني تَمِيْم[25]، قال ابن مالك: "الصحيح (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلًا، هو الأصل، وهي لغة بني تَمِيْم، ...

ولمراعاة الأصل كان نون (أنا) مفتوحًا في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلًا عليها، كما أنَّ من حذف ألف (أما) في الاستفتاح قال: (أمَ والله)، ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنَّها آخر مبني بناء لازمًا، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كـ(منْ وعن وأن ولن)، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته حيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت"[26].

---

(17) ينظر: الأصول في النحو: 454/3، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 205/1، وتهذيب اللغة، (نحل): 43/5، والحجة للقراء السبعة: 365/2، 146/5، وكتاب الأفعال: 208/3، وإيضاح شواهد الإيضاح: 385/1، وسفر السعادة وسفير الإفادة: 723/2.

(18) ينظر: تمهيد القواعد: 499/1، 194/2، وبلا نسبه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 205/1، والحجة للقراء السبعة: 364/2، وشرح الرضي على الكافية: 417/2.

(19) ينظر: ديوانه: 198، والخصائص: 337/3، والمنصف لابن جني: 10، وشرح التسهيل لابن مالك: 304/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 246/1، وتمهيد القواعد: 950/2، وهمع الهوامع: 236/1،

(20) ينظر: الفاخر: 198، والزاهر في معاني كلمات الناس: 29/2، وأساس البلاغة: 283/2.

(21) ينظر: جامع البيان: 23/18، 24، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 305، والجامع لأحكام القرآن: 287/3، والدر المصون: 353/2.

(22) ينظر: الأصول في النحو: 450/3، وإعراب القرآن للنحاس: 331/1، والجامع لأحكام القرآن: 287/3.

(23) الحجة للقراء السبعة: 359/2 – 361.

(24) ينظر: شرح المفصل: 304/2، 305.

(25) ينظر: شرح التسهيل لا بن مالك: 140/1، وشرح الرضي على الكافية: 217/2، والتذييل والتكميل: 195/2، وتمهيد القواعد: 499/1، ولغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي: 101.

(26) شرح التسهيل لابن مالك: 141/1.

ومما يعضد ذلك ورودها في قراءات قرآنية، فقد قرأ ابن عامر[27] ونافع في رواية الْمُسَيَّبِيّ[28]، وزيد بن علي، والحسن[29]، قوله تعالى: (لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، [الكهف: 38] بإثبات الألف في الوصل والوقف.

قال الفرَّاء: "قوله: (لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، معناهُ: (لكن أنا هُوَ الله ربي) تُرك همزة الألف من (أنا)، وكثر بها الكلام، فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن) ومن العرب من يقول: (أنا قلت ذاك) بتمام الألف فقرئت (لكنَّا) على تلك اللغة وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف"[30].

ووصف الزجاجي هذه القراءة بالجيدة؛ لأنَّ الهمزة قد حُذِفَتْ من (أنا)، فصار إثبات الألف عوضًا عنها[31].

وقيل: جاءت هذه القراءة على لغة بني تَمِيْم، فهي تثبت ألف (أنا) مطلقًا في الوصل[32]، ويبدو أنَّه أحسن ما حُملتْ عليه هذه القراءة. ومن شواهد هذه اللغة قراءة نافع[33]، قوله تعالى: (قالَ أنا أحيي وأميتُ) [البقرة: 258]، بإثبات الألف من (أَنَا).

قال ابن خالويه: "قوله تعالى: (قالَ أنا أحيي وأميتُ) يقرأ بإثبات الألف في كل ما استقبلته الهمزة وطرحها في الدرج. فالحجة لمن أثبتها: أنَّه أتى بالكلمة على أصلها وما وجب في الأصل لها؛ لأنَّ الألف في أنا كالتاء في أنت"[34]. وجاء في معاني القراءات للأزهري، "قرأ نافع وحده بإثبات الألف من (أَنَا) إذا لقيتها الهمزة مفتوحة أو مضمومة في أثني عشر موضعا في البقرة، وموضع في الأنعام، وموضع في الأعراف، وموضعين في يوسف، وموضعين في الكهف، وموضعين في النمل، وموضع في المؤمن، وموضع في الزخرف، وموضع في الممتحنة.

فإذا لقيت ألف (أَنَا) همزة مكسورة حذفها، كقوله تعالى: (إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) { الأعراف:188}، وقوله تعالى: (إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) [الشعراء: 115] ، ووقوله تعالى: (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) [الأحقاف:9] فإنَّه حذف الألف في هذه المواضع"[35].

ويرى أبو علي أنَّه لا يعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فرقًا، فالأولى ألَّا يثبت الألف وصلًا[36]، وقيل على إجراء الوصل مجرى الوقف[37].

والأحسن أن تُحْمَل قراءة نافع على لغة بني تَمِيْم[38]، قال السمين الحلبي: "الصحيح أنَّه فيه لغتان، إحداهما: لغة تَمِيْم، وهي إثبات ألفه وصلًا ووقفًا، وعليها تُحْمَلُ قراءة نافع، فإنَّه قرأ بثبوت الألف وصلًا قبل همزةٍ مضمومة، نحو قوله تعالى: (قالَ أنا أحيي وأميتُ) [البقرة: 258]، أو مفتوحةٍ، نحو قوله تعالى: (وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ) [الأعراف: 143] واخْتُلِفَ عنه في المكسورة نحو قوله تعالى: (إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) [الشعراء: 115] وقراءة ابن

---

(27) ينظر: معاني القراءات للأزهري: 110/2، وشرح التسهيل لا بن مالك: 141/1، والبحر المحيط: 178/7، والدر المصون: 353/2، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 377.
(28) ينظر: معاني القراءات للأزهري: 110/2، والحجة للقراء السبعة: 144/5، والبحر المحيط: 178/7، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 377.
(29) ينظر: البحر المحيط: 178/7.
(30) معاني القرآن للفراء: 144/2.
(31) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 287/3، وحجة القراءات: 418، والجامع لأحكام القرآن: 405/10.
(32) ينظر: البحر المحيط: 178/7، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 377.
(33) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 99، ومعاني القراءات للأزهري: 217/1، وحجة القراءات: 142، والتيسير في القراءات السبع: 82.
(34) الحجة في القراءات السبع: 99.
(35) معاني القراءات للأزهري: 217/1، 218.
(36) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 364/2، وشرح الرضي على الكافية: 217/2.
(37) ينظر: حجة القراءات: 142، والتبيان في إعراب القرآن: 207/1.
(38) ينظر: البحر المحيط: 628/2.

عامر، قوله تعالى: (لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، [الكهف: 38] على ما سيأتي، هذا أحسن من توجيه من يقول: أجرى الوصل مجرى الوقف"[39].

ويرى أحمد علم الدين الجندي "أنَّ ثبوت ألف (أنا) في الوصل لهجة تَمِيْم، أمَّا عند غير بني تَمِيْم فلا يكون إلَّا في ضرورة شعرية. وهذه الصيغة التَمِيْمية (أي: النطق بالألف في (أنا) وصلًا ووقفًا) هي من شجعت الكوفيين بأن يقولوا: إنَّ الألف بعد النون من نفس الكلمة، أي: أنَّ الألف الأخيرة في (أنا) أصلية وليست زائدة، كما يقول البصريون"[40].

ولا يرى الباحث اقتصار هذه اللغة على بني تَمِيْم؛ فقد نصَّ الفرَّاء أنَّ بعض "العرب من قَيْسٍ ورَبِيْعَة من يقول: (أنا خير منه) [الأعراف: 12]، بالألف في القطع والوصل"[41].

ومما تقدم يمكننا الحكم بجواز إثبات ألف (أنا) وقفًا ووصلًا في سعة الكلام؛ فهي لغة لبعض العرب وليست ضرورة شعرية كما ذهب إليه بعض النحاة، والقول بضعف ورداءة هذه اللغة مجانب للصواب؛ لكثرة شواهدها، وقد نسبت هذه اللغة إلى قبائل عربية مشهود لهم بالفصاحة، وبهم يُقتدى، كبني تَمِيْم ورَبِيْعَة وقَيْس، يعضد ذلك ورودها في قراءات قرآنية متواترة متصلة السند بالنبي ﷺ فلا يجوز الطعن فيها أو رَدُّها. والله أعلم.

تأنيث (أي) الموصولة:

المشهور في لغة العرب تذكير (أي) وإفرادها؛ اكْتِفَاءً بتأنيث ما تضاف إليه؛ لأنَّ التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء التي ليست بصفات ألَّا يُفَرَّقَ بين مذكرها ومؤنثها بالهاء[42].

قال خالد الأزهري: "المشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم، فتقول: (أية)، و(أيان)، و(أيتان)، و(أيون)، و(أيات)، وعلى الحالين هي معربة، فقيل: مطلقًا"[43].

أمَّا تأنيث (أيّ) وتثنيتها وجمعها، فقد وصفها بعض النحاة بالقلة[44]، والضعف[45]. فقد حكى أبو حيان قول "ابن كيسان: بعض العرب إذا أراد التأنيث قال: (أيّة)، نحو: يجيئني أيتهن في الدار، ولأضربن أيتهن في الدار، وهذه اللغة ضعيفةً، وأهلها يثنون (أيًّا) ويجمعونها إن أرادوا ذلك، تقول في التثنية: يعجبني أيَّاهم عندك، وأيُّوهُمْ عندك، واضرب أيِّيهِم عندك، وأيهم عندك، وللواحدةً أيتهن، وللتثنيةً أيتاهن، وأيتيهن، وفي الجمع أيَّاتُهُنَّ وأيَّاتِهن"[46].

فتأنيث (أي) وتثنيتها وجمعها، لغة لبعض العرب، حكاها ابن كيسان عنهم، وقد سبق ابن كيسان الفرَّاء إذ يقول: "والعرب تفعل ذلك أيضًا في (أي) فيؤنثون ويذكّرون، والمعنى التأنيث، من ذلك قوله تعالى: (بِأَيِّ أَرْضٍ) [لقمان: 34] ويجوز في الكلام (بأيَّة أَرْضٍ)، ومثله، قوله تعالى: (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) [سورة الانفطار: 8]، يجوز في الكلام: (في أيَّة صورة) وقال الشاعر [من الطويل]: بِأَيِّ بَلَاء أَمْ بأيَّة نعمة يقدَّم قبلي مُسلم والمُهَلَّب

---

(39) الدر المصون: 553/2.
(40) اللهجات العربية في التراث: 2/ 504.
(41) كتاب فيه لغات القرآن: 64.
(42) ينظر: الكشاف: 186/4، والتحرير والتنوير: 219/24.
(43) شرح التصريح: 158/1.
(44) ينظر: البحر المحيط: 425/8.
(45) ينظر: التذييل والتكميل: 3 /58، والدر المصون: 75/9، وتمهيد القواعد: 685/2، وفتح القدير: 282/4.
(46) التذييل والتكميل: 58/3.

ويجوز: أيتهما (قال ذاك)، و(قالت ذاك) أجود"[47].

وذكر ابن مالك أنَّك "تقول في (أي) قاصدًا بها معنى التي: عليك من النساء بأيِّهن تُرْضيك، وبأيتهن ترضيك"[48].

وقال المرادي: "حكى ابن كيسان: أنَّ أهل هذه اللغة يثنونها، ويجمعونها"[49].

ومن شواهد هذه اللغة، قول الشاعر [من البسيط]: أمّا النّساء فأهوى أيْهن أرى للحب أهلا فلا أنْفَك مَشْغُوفا[50].

بتأنيث (أي) في قوله: (أيهن).

وقول الكُمَيْت [من الطويل]: بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عليَّ وتحسبُ[51].

ألحق تاء التأنيث بـ(أي) في قوله: (بأية سنة).

وقال آخر [من المتقارب]: إِذَا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ فِي الْحَادِثَات فَارْضَ بَأَيَّتِهَا قَدْ قُدِرْ[52].

ففي قوله: (بأيتها) أتت (أي) مؤنثه.

وقد وردت قراءة قرآنية تثبت صحة هذه اللغة، ففي قوله تعالى: (وَما تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) [لقمان: 34]، قرأ ابن أبي عَبْلَةَ[53]، وموسى الْأَسْوَارِيُّ[54]، (بِأَيَّةِ أَرْضٍ) بفتح الياء وزيادة تاء تأنيث.

قال الفرَّاء: "من أنَّث قال: قد اجتزءوا بـ(أيّ) دون ما أضيف إليه، فلا بدَّ من التأنيث كقولك: مررت بامرأة، فتقول: أيّة، ومررت برجلين، فتقول: أيّين"[55].

وذكر أبو عبيدة أنَّه "يُقال: (بأي أرض كنت)، و(بأية أرض كنت) لغتان"[56]. وشبه بعضهم تأنيث (أي) بتأنيث (كل)، إذ قالوا: كلتهن[57]. ويبدو أن القول بجواز هذه اللغة أولى بالقبول؛ فهي لغة سمعت عن بعض العرب، تناقلتها لنا كتب اللغة والنحو؛ لذا لا يصح تضعيفها وردها، بل هي إلى (القلة) أقرب. والله أعلم.

إعراب ضمير الفصل:

ضمير الفصل: هو لفظ بصيغ الضمير المرفوع المنفصل، يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، بشرط كونهما معرفتين، أو بين معرفة، وما قاربها من النكرات، وأن يكون مطابقًا لما قبله في الغيبة والحضور، والأفراد، أو التثنية، أو الجمع، كقولك: زيدٌ هو المخلص[58].

قال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلًا): "اعلم أنَّهن لا يكن فصلًا إلَّا في الفعل، ولا يكن كذلك إلَّا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء،

---

(47) معاني القرآن للفراء: 142/2، 143.
(48) شرح التسهيل لابن مالك:199/1.
(49) توضيح المقاصد: 247/1، 248.
(50) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 200/1، والتذييل والتكميل: 55/3، وتمهيد القواعد: 684/2.
(51) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 152/5، والبحر المحيط: 622/1، والتذييل والتكميل: 9/6، وتوضيح المقاصد: 566/1، والدر المصون :117/2، والمقاصد النحوية: 869/2، وشرح التصريح: 377/1.
(52) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 200/1، والتذييل والتكميل: 58/3، وتمهيد القواعد: 684/2.
(53) ينظر: المحرر الوجيز: 356/4، والبحر المحيط: 425/8، وفتح القدير: 282/4.
(54) ينظر: البحر المحيط: 425/8، والدر المصون: 75/9، وفتح القدير: 282/4.
(55) معاني القرآن للفراء: 2/ 33.
(56) مجاز القرآن: 128/2.
(57) ينظر: الكشاف: 3/ 505، والبحر المحيط: 425/8، والدر المصون: 75/9.
(58) ينظر: الكتاب: 392/2، والمقتضب: 10/4، والمفصل في صنعة الإعراب: 172، والبديع في علم العربية: 59/1، 60، وأمالي ابن الحاجب: 661/2، 662، والكافية في علم النحو: 33، 34، وشرح التسهيل لابن مالك: 167/1، وشرح ابن عقيل: 372/1، وتمهيد القواعد: 566/1.

فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلامًا بأنَّه قد فصل الاسم"[59]، واشترط سيبويه في مجيئها فصلًا، أن يكون ما قبلها معرفة أو ما ضارعها، وما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة[60].

وتبعه الْمُبَرِّد معللًا مجيئه بين المعرفتين بقوله: "وإنَّما زيدت في هذا الموضع؛ لأنَّها معرفة فلا يجوز أن تؤكد إلَّا المعرفة ولا تكون زائدة إلَّا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر نحو: اسم كان وخبرها أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب إنَّ"[61].

وأرجع بعض النحاة سبب تسميته بـ(ضمير الفصل)؛ إلى أنه يفصل بين الخبر والتابع، أي: يحسم الأمر فيهما، برفع اشتباه الخبر بالصفة؛ "لأنَّك إذا قلت: كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز: أن تريد بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنَّها متضمنة للخبر"[62]؛ وقيل: لإفادة التوكيد[63]، قال أبو البركات الانباري: "ذهب البصريون إلى أنَّه يسمى فصلًا؛ لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا؛ لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت، كقولك: زيد هو العاقل"[64]؛ "وقيل: أُتي به ليُؤذِن بأنَّ الخبر معرفةٌ، أو ما قاربها من النكرات"[65]، وجاء في أمالي ابن الحاجب، "فإذا قلت: زيد هو أفضل من عمرو، فالضمير الذي هو [هو] وزيد مجموعهما فيه تأكيد ومبالغة"[66].

والفصل مصطلح البصريين، وهي تأتي دليلًا على أنَّ ما بعدها ليس بصفة لما قبلها، وأنَّ المتكلم يأتي بخبر الأول. ويسميها الكوفيون: العِمَاد[67]، وسمي عمادًا؛ لعمده الاسم الأول، وتقويته بتحقيق الخبر بعده[68]، وقيل: "لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط"[69].

واختلف النحاة في هذا الضمير المسمى فصلًا أله موضع من الإعراب أم لا؟ فذهب سيبويه إلى "أنَّ ما كان فصلًا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبد الله هو الظريف"[70]. وعند ابن السراج: "إذا كان الكلام فصلًا فإنَّه لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبرٌ إن كان مبتدأ أو يكون له مبتدأ إن كان هو خبرًا"[71].

قال الزجاج: "وهي عند البصريين لا موضع لها في رفع ولا نصب ولا جَرٍّ"[72]، وحجتهم في ذلك؛ "لأنَّه إنَّما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر؛ ولهذا سمّي فَصْلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك)، و(تلك)، وتثنّى وتجمع، ولا حَظَّ لها في الإعراب، و(ما) التي للتوكيد، ولا حَظَّ لها في الإعراب؛ فكذلك ههنا"[73].

---

(59) الكتاب: 389/2.
(60) ينظر: المصدر نفسه: 392/2.
(61) المقتضب: 104/4.
(62) الكتاب: 388/2.
(63) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 172، والبديع في علم العربية: 60/1، وأمالي ابن الحاجب: 303/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 167/1، وجامع الدروس العربية: 126/1.
(64) الإنصاف: 279/2.
(65) شرح المفصل لابن يعيش: 329/2.
(66) أمالي ابن الحاجب: 303/1.
(67) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 420/4.
(68) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 329/2، والنحو الوافي: 245/1.
(69) شرح الرضي على الكافية: 456/2.
(70) الكتاب: 390/2.
(71) الأصول في النحو: 257/2.
(72) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 419/4، 420.
(73) الإنصاف: 279/2، 280، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 233/2.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ لضمير الفصل موضعًا من الإعراب، فذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده[74]. ويرى ابن مالك "إذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية، كما فعل بكاف (ذلك) ونحوه. والكوفيون يرون أنَّ له موضعًا من الإعراب: فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفرَّاء ما لم قبله"[75]، وذهب بعضهم إلى أنَّها باقية على الاسمية[76].

فهناك لغة لبعض العرب تعرب (ضمير الفصل) مبتدأ، وما بعده خبر له، قال سيبويه: "قد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنَّك تقول: أظن زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنَّه بلغنا أنَّ رُؤبَة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا يقرؤونها: (وما ظلمناهم وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) [الزخرف: 76]، وقال الشاعر، قَيْس بن ذُرَيْحٍ [من الطويل]: تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وكُنْتَ عَلَيْها بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل"[77].

وقد عزا الأخفش الأوسط هذه اللغة لــ(بني تَمِيْم)، فقال: "وقد تجري في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهرًا أو مضمرًا في لغة لبني تَمِيْم"[78].

وأجاز ابن يعيش "رفع ما بعد هذه المضمرات سواء أكان قبلها معرفة، أو بعدها أو لم تكن"[79]، وتبعه ابن مالك قائلًا: "ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقًا"[80]، وهي لغة بني تَمِيْم يجعلون المضمر مبتدأ، فيرفعون ما بعده على أنَّه خبره، والجملة خبر عن كان أو غيره على حسب ما معه من العوامل[81]. ونقل أبو حيان حكي أبو عمر الجرمي أنَّ الرفع لغة بني تَمِيْم، على أن يكون هذا الضمير مبتدأ، ويخبر عنه بما بعده[82].وعلى الرغم من جواز هذه اللغة عند كثير من النحاة إلَّا أننا وجدنا ابن هشام يضعف هذه اللغة قائلًا: "يجوز في الضمير المنفصل من نحو قوله تعالى: (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [سورة البقرة: 127]، ثلاثةُ أوجُهٍ: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها، ويختص بلغة تَمِيْم، والتوكيد"[83].

ولا يميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن هشام؛ فهي لغة لبعض العرب، ولها شواهد قرآنية عديدة، منها قوله تعالى: (أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) [المائدة: 117].

قال أبو البقاء الْعُكْبَرِي: "(أَنتَ): فصل، أو توكيد للفاعل. ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبرًا في موضع نصب"[84]، وتبعه السمين الحلبي، والألوسي، بأنَّ قراءة (الرَّقِيبُ) بالرفع على أن يكون خبر لــ(أَنتَ)، والجملة (أنتَ الرَّقِيبَ)، خبر لكان[85].

---

(74) ينظر: الإنصاف: 279/2، وشرح الكافية الشافية: 245/1، وتمهيد القواعد: 571/2، والمغني: 645، وحاشية الصبان: 417/1.
(75) شرح الكافية الشافية: 245/1.
(76) ينظر: التذييل والتكميل: 299/2، والمغني:645، وتمهيد القواعد: 570/1.
(77) الكتاب: 392/2، 393.
(78) معاني القرآن للأخفش: 348/1.
(79) شرح المفصل لابن يعيش: 2 /332.
(80) شرح التسهيل لابن مالك: 169/1.
(81) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: 259/1.
(82) ينظر: التذييل والتكميل: 303/2.
(83) المغني: 210.
(84) التبيان في إعراب القرآن: 477/1.
(85) ينظر: الدر المصون: 518/4، وروح المعاني: 66/4.

وفي قوله تعالى: (اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ) [الأنفال: 32]. خرَّج بعض النحاة قراءة الْأَعْمَش[86]، وزيد بن علي[87]، (الْحَقُّ)، بالرفع على لغة بني تَمِيْم، على أن يكون (هُوَ) ابتداء و(الْحَقَّ) خبره والجملة خبر كان[88].

أمَّا الزجاج فيجوز عنده رفع (الْحَقَّ) خبرًا للضمير، لكن ينكر وجود ذلك في التنزيل، إذ يقول: "يجوز (هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدَك) ولا أعلم أحدًا قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها، ولكن القراءة سُنَّة لا يقرأ فيها إلا بقراءة مَرْوِيةٍ"[89]، وفيه نظر؛ فقراءة الرفع للْأَعْمَش، وزيد بن علي، ممَّا جعل السمين الحلبي يقول: "قد ظهر من قرأ به وهما رجلان جليلان"[90]. وذهب الفرَّاء إلى أنَّ "مثله قول الله تعالى: (هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا) [المزمل: 20] نصب، ولو كان رفعًا كان صوابًا"[91]، أي: قد يجعلون (هُوَ) اسمًا مبتدأ، و(خيرٌ) خبرٌ له[92]، ونسبت قراءة الرفع إلى: أبي السَّمَّال[93]، وابن السَّمَيْفَع[94]، وهي لغة تَمِيْم قال أبو زيد: سمعتهم يقرؤون: (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا) بالرفع[95].وذهب الزجاج إلى أنَّ (هُوَ) فصلًا ونصب (خيرًا) على المفعول الثاني[96]، ولكن الزجاج أجاز الرفع في غير القرآن، فقال: "ولو كان في غير القرآن لجاز (تجدوه هو خيرٌ)، فكنت ترفع بـ(هُوَ) ولكن النصب أجود في العربية، ولا يجوز في القرآن غيره"[97]، ولعل الزجاج لم يسمع بقراءة الرفع.

أمَّا أبو البقاء الْعُكْبَرِي فقال: "(هُوَ) فصل، أو بدل، أو توكيد، و(خَيْرًا): المفعول الثَّاني"[98]، ووَهْم أبو حيان قوله: (بدل)؛ لأنَّه "لو كان بدلًا؛ لطابق في النصب فكان يكون إياه"[99].

ومما جاء من هذه اللغة قوله تعالى: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)ً [الزخرف: 76].

فقد استدل بها سيبويه على أنَّ ناس كثير من العرب، يجعلون (هو) وأخواتها بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده خبرًا له[100]، وقد عُزِيت هذه القراءة لعبد الله بن مسعود[101]، على أن يكون (هم) مبتدأ، و(الظَّالِمُونَ) خبرٌ له، والجملة خبر(كان)[102].

وأجاز الزجاج "(وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) في غير القرآن، ولكن لا تقرأنَّ بها لأنَّها تخالف المصحف"[103]، ولكن هي لغة لبعض العرب يجعلون المضمرات مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقًا[104].

---

(86) ينظر: الكشاف: 206/2، والبحر المحيط: 310/5، والدر المصون: 597/5، وروح المعاني: 187/5.
(87) ينظر: البحر المحيط: 310/5، والدر المصون: 597/5، وروح المعاني: 187/5.
(88) ينظر: معاني القرآن للفراء: 409/1، ومعاني القرآن للأخفش: 348/1، وجامع البيان:508/13، وإعراب القرآن للنحاس:185/2، والكشاف: 206/2، والمحرر الوجيز: 596/2، والتبيان في إعراب القرآن: 622/2.
(89) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 411/2.
(90) الدر المصون: 597/5.
(91) معاني القرآن للفراء: 133/2.
(92) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 554/2، والكشاف: 645/4، ومفاتيح الغيب: 695/30، وأنوار التنزيل: 258/5، والبحر المحيط: 359/8، وروح المعاني: 126/15.
(93) ينظر: الكشاف: 645/4، والمحرر الوجيز: 391/5، ومفاتيح الغيب: 695/30، والبحر المحيط: 321/10، وروح المعاني: 126/15.
(94) ينظر: المحرر الوجيز: 391/5، والبحر المحيط: 359/8، وروح المعاني: 126/15.
(95) ينظر: البحر المحيط: 27/8، 359/8، والدر المصون: 606/9، وروح المعاني: 101/13، 126/15.
(96) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 245/5، وإعراب القرآن للنحاس: 63/5، والكشف والبيان: 66/10.
(97) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 245/5.
(98) التبيان في إعراب القرآن: 1248/2.
(99) البحر المحيط: 359/8.
(100) ينظر: الكتاب: 392/2، 393، وشرح التسهيل لابن مالك: 169/1.
(101) ينظر: معاني القرآن للفراء: 37/3، وإعراب القرآن للنحاس: 121/4، والبحر المحيط: 27/8، والدر المصون: 607/9، وروح المعاني: 101/13.
(102) ينظر: المقتضب: 105/4، وإعراب القرآن للنحاس: 121/4، والمحرر الوجيز: 57/5.
(103) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 420/419/4.
(103) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 169/1.

وقد قرأ "عبد الله، وأبو زيد النحويان: (الظَّالِمُونَ) بالرفع، على أنَّهم خبرهم، و(هم) مبتدأ، وذكر أبو عمرو الجرمي، أنَّ لغة تَمِيْم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر"[105].

ومن مؤيدات صحة هذه اللغة، قراءة عيسى بن عمر[106]، وابن أبي عَبْلَة[107]، قوله تعالى: (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) [الكهف: 39]، بالرفع.

قال الفرَّا: "(أنا) إذا نصبت (أقلَّ) عماد، وإذا رفعت (أقل) فهي اسم، والقراءة بهما جائزة"[108]، وذهب أبو علي إلى أنَّه فصل، و"لا يكون مبتدأ؛ لأنَّ الفصل حذفه أسهل، ألَّا ترى أنَّه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخلّ بالمعنى"[109].

وأجاز أبو إسحاق الزجاج قراءة عيسى بن عمر برفع (أقلُّ) على أن يكون (أنا) مبتدأ، و(أقلُّ) خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ(ترنِ)[110]، وتبعه الزمخشري[111]، وأبو البقاء الْعُكْبَرِي[112]، والرازي[113]، والقرطبي[114]. وأضاف أبو حيان أنَّ قراءة عيسى بن عمر، "(أَقُلْ) بالرفع على أن تكون (أَنَا) مبتدأ، و(أَقُلْ) خبره، والجملة في موضع مفعول (ترنِ) الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية"[115].

ومن هذه اللغة، قوله تعالى: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) [الكوثر: 3]، فقد ذهب أبو البقاء الْعُكْبَرِي إلى أنَّ "(هُوَ): مبتدأ، أو توكيد، أو فصل"[116]، ولكن قوله: التوكيد "غلط منه؛ لأنَّ المِظْهَرَ لا يؤكد بالمضمر"[117]، وقال ابن هشام: "ووَهْم أبو البقاء فأجاز في (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) التوكيد، وقد يريد أنَّه توكيد لضمير مستتر في (شَانِئَكَ) لا لنفس (شَانِئَكَ)"[118]، ولكن لم يكن هذا القول لأبي البقاء وحده، فقد أجاز أبو حيان "أن يكون فصلاً، ويجوز أن يكون غير فصل، ففي (هُوَ الأَبْتَرُ) يجوز أن يكون مبتدأ وفي (هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى)، يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون توكيدًا للضمير المنصوب اسم أنَّ"[119]، وجاء في البحر المحيط، "وهو مبتدأ، والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلًا، أي: هو المنفرد بالبتر المخصوص به، لا رسول الله"[120].

ويرى السمين الحلبي "أن يكون (هو) مبتدأ، و(الأبترُ) خبره، والجملة خبر (إنَّ)، وأن يكون فصلًا"[121].

ومن هذه اللغة حديث صيام يوم عاشوراء "فلمَّا قَدِمَ رسول الله ﷺ المدينة، صامه، وأمر بصيامه، فلمَّا فُرِضَ رمضان، كان هو الفريضة، وتُرِكَ يوم عاشُوراء، فمن شاء صامه، ومن شاء تركه"[122].

---

(105) البحر المحيط: 388/9، 389، وينظر: الدر المصون: 606/9، وروح المعاني: 101/13.
(106) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 289/3، والجامع لأحكام القرآن: 408/10، والبحر المحيط: 123/6، وروح المعاني: 266/8.
(107) ينظر: زاد المسير: 85/3، والكامل في القراءات العشر: 591.
(108) معاني القرآن للفراء: 145/2، وزاد المسير: 85/3.
(109) الحجة للقراء السبعة: 276/6.
(110) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 289/3.
(111) ينظر: الكشاف: 676/2.
(112) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 848/2.
(113) ينظر: مفاتيح الغيب: 465/21.
(114) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 408/10.
(115) البحر المحيط: 123/6.
(116) التبيان في إعراب القرآن: 1306/2.
(117) الدر المصون: 126/11.
(118) المغني: 646.
(119) التذييل والتكميل: 304/2.
(120) البحر المحيط: 521/8.
(121) الدر المصون: 126/11.
(122) موطأ مالك: 428/3، وسنن أبي داود: 118/3.

قال أبو البقاء الْعُكْبَرِي: "لك في (الفريضة) الرفع على أن يكون (هو) مبتدأ، والفريضة خبره، والجملة في موضع نصب على أنَّه خبر كان"[123].

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة، فإنّ الباحث لا يميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام؛ فهي لغة سمعت عن بعض العرب، حكاها من نرتضي علمه وأمانته كأبي زيد وأبي عمر الجرمي، وتناقلتها كتب النحو واللغة والتفسير والقراءات، ولم يقل أحد بتضعيفها وردها إلَّا ابن هشام - حسب ما اطلعت عليه - وقد نسبت هذه اللغة إلى بني تَمِيْم، وهي من القبائل العربية المشهود لها بالفصاحة، وبهم يُقتدى؛ فلا مسوِّغ لتضعيفها وردها. والله أعلم.

كسر (ياء) المتكلم:

المشهور في (ياء) المتكلم أن تفتح مع المنقوص كـ(راميَ)، والمقصور كـ(عصايَ)، والمثنى كـ(غلامايَ)، رفعًا، و(غلاميَ) نصبًا وجرًا، وجمع المذكر السالم كـ(زيديَ) رفعًا ونصبًا وجرً[124].

ويعلل ابن يعيش ذلك؛ "لسكون الألف قبلها، فلمّا وجب تحريكها؛ كان تحريكها بحركتها الأصلية أوْلى من اجتلاب حركة غريبة"[125]. وقد تكون (ياء) المتكلم مكسورة؛ لأنَّ أصل التقاء الساكنين الكسر، قال الفرَّاء: "وقد سمعت بعض العرب ينشد [من الرجز]: قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قالَتْ لَهُ: مَا أنتَ بالمَرْضِيّ

فخفض الياء من (فِيّ) فإن يك ذلك صحيحًا، فهو مِمَّا يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح"[126]. وقد وصف بعض النحاة كسر (ياء) المتكلم بالضعف[127]. قال الزمخشري: "وقُرِئَ: (مُصْرِخِيِّ) بكسر الياء، وهي ضعيفة"[128].

والذي نذهب إليه أنَّ كسر (ياء) المتكلم لغة (بني يَرْبُوع)[129]، وهو مطرد في لغة بني يَرْبُوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، "ووجه ذلك من القياس: أنَّ (الياء) ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فـ(الياء) في النصب والجر كـ(الهاء) فيهما، وكـ(الكاف) في: في أكبر منك، وهذا لك، فكما أنَّ (الهاء) قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربهو. ولحق (الكاف) أيضًا الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكيه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا (الياء)، كذلك ألحقوا (الياء) الزيادة من المدّ، فقالوا: (فيّي)، ثم حذفت (الياء) الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة من (الهاء) في قول من قال: له أرقان، وزعم أبو الحسن أنَّها لغة، وكما حذفت الزيادة من (الكاف)، فقالوا: أعطيتكه وأعطيتُكِهِ، كذلك حذفت (الياء) اللاحقة للياء كما حذف من أختيها، وأقرّت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت (الياء) على ما كانت عليه من الكسرة"[130]، وقيل: أنَّه؛ لمشابهة (الياء) بـ(الهاء) بعد (الياء)، كما في: فيه ولديه[131]، وذكر الداني أنَّها "لغة حكاها الفرَّا وقطرب، وأجازها أبو عمرو"[132].

ومن شواهد هذه اللغة، قول النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي [من الطويل]:

---

(123) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: 202، وعقود الزبرجد: 252/3.
(124) ينظر: معاني القرآن للفراء: 75/2، 76، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 158/3، 159، وشرح الكافية الشافية: 1006/2، وشرح ابن عقيل: 91/3 وشرح الأشموني: 167/2.
(125) شرح المفصل لابن يعيش: 207/2.
(126) معاني القرآن للفراء: 76/2.
(127) ينظر: المحتسب: 49/2.
(128) الكشاف: 517/2.
(129) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 29/5، وشرح الرضي على الكافية: 267/2، والتفسير الوسيط للواحدي: 29/3، وخزانة الأدب: 430/4.
(130) الحجة للقراء السبعة: 29/5، 30.
(131) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 265/2.
(132) التيسير في القراءات السبع: 134.

عَلَيِّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ[133]

بتحريك (الياء) بالكسر في قوله: (عليِّ).

وقول الأغلب العِجْلِي [من الرجز]: قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ قالَتْ لَهُ: مَا أنتَ بالمَرْضِيّ[134]

بكسر (الياء) في قوله: (يا تا فيِّ). وقد وردت قراءات قرآنية تعضد صحة هذه اللغة، ففي قوله تعالى: (قَالَ هِيَ عَصَايَ)[طه: 18]، قرأ الحسن[135]، وأبو عمرو[136]، وابن أبي إسحاق[137]، والْأَعْمَش[138] (عَصَاي) بكسر الياء.

ويرى ابن جني أنَّ: "كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استثقالًا للكسرة فيها وهرب إلى الفتحة، كـ (هُدَايَ)، و(يَا بُشْرَايَ)، إلَّا أنَّ للكسرة وجهًا ما، وذلك أنَّه قد قرأ حمزة: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ) [إبراهيم: 22]، فكسر الياء؛ لالتقاء الساكنين مع أنَّ قبلها كسرة وياء، والفتحة والألف في (عَصَايَ) أخف من الكسرة والياء في (مُصْرِخِيِّ)"[139].

ويقول ابن مالك: إنَّ قوله: "وربما كسرت مدغمًا فيها أو بعد ألف، أشرت به إلى قراءة حمزة: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي) بالكسر، وإلى قول بعض العرب في: (عصايَ): (عصايِ)، وقرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه، وهي لغة قليلة، أقل من كسر المدغم فيها"[140]. وقيل: إنَّ هذه الكسرة؛ لالتقاء الساكنين[141].

وذهب ابن هشام إلى ندرة كسر الياء بعد ألف "في قراءة الْأَعْمَش والحسن: (عَصَاي)، وهو مطرد في لغة بني يربوع في (الياء) المضاف إليها جمع المذكر السالم؛ وعليه قراءة حمزة (مُصْرِخِيِّ)"[142]، وتبعه في ذلك خالد الأزهري[143].

أمَّا قراءة حمزة[144]، ويحيى بن وَثَّابٍ[145]، والْأَعْمَش[146]، قوله تعالى: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ) [إبراهيم: 22]، بكسر الياء، فقد اختلفوا فيها كثيرًا، فقال الفرَّاء: "لعلها من وَهْم القراء طبقة يحيى، فإنَّه قل من سلم منهم من الوَهْم، ولعله ظنَّ أنَّ الباء في (بِمُصْرِخِيَّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك"[147]، وفيه نظر، فقد قرأ

---

(133) ينظر: ديوانه: 30، والمحتسب: 49/2، والصناعتين: 453، والعمدة في محاسن الشعر: 229/2، وشرح الكافية الشافية: 69/1، 1008/2، والبحر المحيط: 409/5، والدر المصون: 92/7.

(134) ينظر: معاني القراءات للأزهري: 62/2، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: 76/2، والحجة في القراءات السبع: 203، والحجة للقراء السبعة: 415/4، وما يجوز للشاعر في الضرورة: 306، وشرح الكافية الشافية: 69/1.

(135) ينظر: المحتسب: 48/2، والمحرر الوجيز: 51/4، وشرح التسهيل لابن مالك:284/3، وشرح الكافية الشافية: 1008/2، والبحر المحيط: 321/7، وشرح التصريح: 740/1، وهمع الهوامع: 530/2، وروح المعاني: 8/ 489.

(136) ينظر: المحتسب: 48/2، والمحرر الوجيز: 51/4، وشرح التسهيل لابن مالك: 284/3، وشرح الكافية الشافية: 1008/2، والبحر المحيط: 321/7، وروح المعاني: 489/8.

(137) ينظر: البحر المحيط: 321/7، وروح المعاني: 489/8.

(138) ينظر: أوضح المسالك: 197/3، وشرح التصريح: 740/1.

(139) المحتسب: 49/2.

(140) شرح التسهيل لابن مالك: 283/3، 284.

(141) ينظر: البحر المحيط: 321/7، وروح المعاني: 489/8.

(142) أوضح المسالك: 197/3.

143(143) ينظر: شرح التصريح: 840/1.

(144) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 44، وإعراب القرآن للنحاس: 368/2، ومشكل إعراب القرآن لمكي: 403/1، ومعاني القراءات للأزهري: 62/2، والحجة للقراء السبعة: 28/5، وغرائب التفسير: 577/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 283/3، وشرح الكافية الشافية: 1007/2، والبحر المحيط: 408/5، والدر المصون: 88/7، وشرح طيبة النشر للنويري: 403/2، وشرح التصريح: 74/1، وخزانة الأدب: 431/4.

(145) ينظر: معاني القرآن للفراء: 75/2، وإعراب القرآن للنحاس: 368/2، ومشكل إعراب القرآن لمكي: 403/1، والبحر المحيط: 408/5، وشرح التصريح: 740/1.

(146) ينظر: ومعاني القرآن للأخفش: 407/2، وتأويل مشكل القرآن: 44، وإعراب القرآن للنحاس: 368/2، ومعاني القراءات للأزهري: 63/2، ومشكل إعراب القرآن لمكي: 403/1، والبحر المحيط: 408/5.

(147) معاني القرآن للفراء: 75/2.

بها حمزة، وهو أحد القراء السبعة، وقد أجاز الفرَّا توجيهها، على أنَّ "هو مِمَّا يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح"[148].

وقيل: إنَّ قراءة الكسر لحن لم نسمع بها من أحد من العرب، ولا أهل النحو[149]، مما جعل بعضهم يقول: إنَّ هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ومن أجازها؛ لالتقاء الساكنين، مستشهدًا لها بقول الشاعر [من الرجز]:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ قالَتْ لَهُ: مَا أنتَ بالمَرْضِيّ

فقوله ضعيف؛ لعدم معرفة قائل هذا الشعر من العرب[150]، ولكن قد قيل: إنَّ قائل هذا الشعر: الأغلب العجليّ، وهي لغة بعض العرب، وهذه اللغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم يقولون: (ما فِيِّ أفعل) بكسر الياء[151].

ويا للعجب كيف يتمسك النحاة بالشاهد الشعري، ولا يعتدوا بقراءة متواترة! مع إنَّ القراءة المتواترة سنة متبعة، مصدرها الرسول ﷺ وليست نابعة من هوى القارئ حتى تضعَفَّ وتردّ.

وقد دافع أبو علي عن هذه القراءة، وحجته في ذلك السماع والقياس، فهي لغة لبعض العرب، وقياس ذلك؛ لشبهها هاء الضمير وكافه فالهاء قد توصل بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وتكسر بعد الكسرة والياء الساكنة، نحو: لهو وضربهو، وبالياء إذا كانت مكسورة نحو: بهي، والكاف قد تلحقها الزيادة فيقال أعطيتكاه وأعطيتكيه إلَّا أنَّه حذفت الياء هنا اكتفاء بالكسرة، فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرناه لم يَجُزْ لقائل أن يقول: إنَّ القراءة بذلك لحن لاستقامة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا[152].

أمَّا مكي فيرى أنَّ "القراءة بكسر (الياء) فيها بعد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول؛ لأنَّ (ياء) المتكلم كـ(هاء) الغائب، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروهًا بعيدًا، وقد ذكر قطرب أنَّها لغة في بني يَرْبُوع يزيدون على ياء الاضافة ياء"[153].

وقيل: إنَّها "قراءة حمزة، ولها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّه حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ...

والوجه الثاني: أنَّ ذلك لغة لبعض العرب يكسرون الياء ويشبعونها...

والوجه الثالث: أنَّه كسرها لمجاورة كسرة (إني) إيذاناً أنَّ الابتداء بما بعده غير جائز - وأنَّه كفر"[154].

وما دامت هذه القراءة متواترة، وموافقة للغة العرب، فلا داعي لتضعيفها وردها؛ وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنَّها لغة، وقياسها في النحو صحيح، وهي تحريكها بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين، وهذه اللغة باقية في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون: (ما فيِّ كذا)[155].

قال ابن عاشور: "والذي يظهر لي أنَّ هذه القراءة قرأ بها بنو يربوع من تَمِيْم ، وبنو عِجْل بن لُجَيْم، من بَكْر بن وَائِل ، فقرأوا بلهجتهم أخذًا بالرخصة للقبائل أن يقرأوا القرآن بلهجاتهم وهي الرخصة التي أشار إليها قول النبي ﷺ

(148) المصدر نفسه: 76/2.
(149) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 407/2، وإعراب القران للنحاس: 368/2، والكشاف: 517/2.
(150) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 159/3، 160، ومعاني القراءات للأزهري: 62/2.
(151) ينظر: البحر المحيط: 429/6، والدر المصون: 91/7.
(152) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 29/5، 30.
(153) مشكل إعراب القرآن لمكي: 404/1.
(154) غرائب التفسير وعجائب التأويل: 577/1.
(155) ينظر: النشر في القراءات العشر: 298/2، 299، والإتحاف: 343.

(إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه) كما تقدم في المقدمة السادسة من مقدمات هذا التفسير، ثم نسخت تلك الرخصة بقراءة النبي ﷺ في الأعوام الأخيرة من حياته المباركة، ولم يثبت مما ينسخها في هذه الآية، واستقر الأمر على قبول كل قراءة صح سندها ووافقت وجهًا في العربية، ولم تخالف رسم المصحف الإمام، وهذه الشروط متوافرة في قراءة حمزة هذه كما علمت آنفًا فقصارى أمرها أنَّها تتنزل منزلة ما ينطق به أحد فصحاء العرب على لغة بعض قبائلها بحيث لو قُرئ بها في الصلاة لصحت عند مالك وأصحابه"[156].

ويرى أبو حيان أنَّه "لا يجوز أن يقال فيها: إنَّها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنَّها لغة، لكنَّه قلَّ استعمالها. ونصَّ قطرب على أنَّها لغة في (بني يربوع)، وقال القاسم بن معن، وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضًا: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق، وعنه أنَّه قال: هي بالخفض حسنة، وعنه أيضًا أنَّه قال: هي جائزة، وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها"[157].

ويرى الباحث أنَّ هذا القول أولى بالقبول؛ فهي لغة لبعض العرب، وردت في كلامهم، ولها وجه صحيح في القياس، ووردت قراءات قرآنية متواترة تثبت صحة هذه اللغة، فلا مبرر لتضعيفها وردَّها. والله أعلم.

الخاتمة:

بعد دراسة اللغات الضعيفة في الأسماء المبنية، وجمع ما تناثر من مسائل هنا وهناك في الدراسات اللغوية العربية المختلفة حول هذه اللغات، يمكننا إجمال ما توصلنا إليه من خلال هذا العمل في النقاط الآتية:

- من خلال البحث ثبت أنَّ كثيرًا من النحاة واللغويين قد حكموا على كثير من اللغات أنَّها ضعيفة، لا يصح الاحتجاج بها، وقد ثبت أنَّ هذه اللغات ذكرت في القراءات القرآنية المتواترة، والأحاديث الصحيحة، كما جاء ذكرها عند شعراء العرب الفحول.
- ثبت في البحث أنَّ ما يُقال على اللغات الضعيفة ما هو إلَّا حكم على القلة والكثرة، وهذا لا يستقيم مع إطلاق الحكم بالضعف على ما ثبت في القرآن الكريم من هذه اللغات، لكن يُعذر بعض النحاة واللغويين الذين أرادوا تثبيت القواعد والقياس على الكثير الغالب في اللغة، فعدوا ما هو قليل نادرًا وشاذًا. لكن بعضهم قسا على تلك اللغات بأن حكم عليها لقلتها بوصفها بالقبيح والرذيل والرديء، وكلها أحكام لا تستقيم مع القاعدة العامة التي لا تجعل القليل بهذه الصفات.
- كثيرٌ من الضرورات التي قال عنها النحاة إنَّها خارج القياس، وأنَّ مكانها الشعر، ثبت أنَّها موجودة بكثرة في القراءات القرآنية، وأنَّها جاءت على لغات بعض العرب.

---

[156] التحرير والتنوير: 221/13.
[157] البحر المحيط: 429/6.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط 1، 1420هـ ــ 1999م.

2- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (أبي شامة) (ت 665 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفي البابي الحلبي، مصر، (د. ط)، (د. ت).

3- أساس البلاغة: لأبي القاسم جار الله الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419 هـ ــ 1998م.

4- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1407 هـ ـــ 1987م.

5- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت 1393 هـ)، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، 1415 هـ ــ 1995م.

6- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط)، 1977م.

7- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1420 هـ ــ 1999م.

8- أمالي ابن الحاجب: لجمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي (ت 646 هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، (د. ط)، 1409هـ ــ 1989م.

9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط 4، 1380 هـ ـــ 1961م.

10-أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685 هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1418 هـ.

11-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1399 هـ ـــ 1979م.

12-إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1408 هـ ــ 1987م.

13-البديع في علم العربية: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني (ابن الأثير الجَزَري) (ت 606ه)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1420 هـ.

14-تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزَّبيدي (ت 1205 هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، وآخرون، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1385 هـ ــ 1965م.

15-تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، 2007م.

16-التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ط)، (د. ت).
17-التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): لمحمد الطاهر بن عاشور (ت 1393 هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، (د. ط)، 1997م.
18-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 ـــ 5) وباقي الأجزاء: دار كنوز أشبيليا، ط 1، (د. ت).
19-تفسير البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ ـــ 2001م.
20-تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، وآخرون، مطابع سجل العرب، القاهرة، (د. ط)، 1964م.
21-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 1428 هـ ـــ 2008م.
22-جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420 هـ ـــ 2000م.
23-جامع الدروس العربية: لمصطفى بن محمد الغلاييني (ت 1364 هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، 1414 هـ ـــ 1993م.
24-الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، (د. ط)، 1423 هـ ـــ 2003م.
25-حاشية الصبان على شرح الأشموني: لمحمد بن علي الصبان (ت 1206)، مطبعة الاستقامة، القاهرة، (د. ط)، 1366 هـ ـــ 1947م.
26-الحجة في القراءات السبع: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط 4، 1401 هـ.
27-حجة القراءات: لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت 403 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1402 هـ ـــ 1982م.
28-الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاني، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413 هـ ـــ 1993م.
29-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418 هـ ـــ 1997م.
30-الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ط 2، 1372 هـ ـــ 1952م.

31-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (السمين الحلبي) (ت 756 هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، 1406ه.
32-ديوان أبي النجم العجلي: تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط)، 1427 هـ ــ 2006م.
33-ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس): شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، (د. ط)، (د. ت).
34-ديوان النابغة الذبياني: تحقيق وشرح: كرَم البُستاني، دار صادر، بيروت، (د. ط)، 1383 هـ ــ 1963م.
35-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت 1270 هـ) ، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ.
36- زاد المسير في علم التفسير: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الْجَوْزِيّ (ت 597 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1422 هـ.
37- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1412 هـ ــ 1992م.
38- سفر السعادة وسفير الإفادة: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني السخاوي (ت 643 هـ)، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر، ط 2، 1415 هـ ــ 1995م.
39- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشْعَث السِّجِسْتَاني (ت 275 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
40- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400 هـ ــ 1980م.
41- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 3، 1385 هـ ــ 1939م.
42- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط) 1422 هـ ــ 2001م.
43- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421 هـ ــ 2000م.
44- شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 788 هـ)، راجعه: يوسف حسن عمر، منشورات قان يونس، بنغازي، ط 2، 1996م.
45- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لأبي القاسم محمد بن محمد النُّوَيْري، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط 1، 1424 هـ ــ 2003م.
46- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672 هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ط 1، 1402 هـ ــ 1982م.

47- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م.
48- شرح المفصل: لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ط 1، 1422 هـ ـــ 2001م.
49- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت 393 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1407 هـ ـــ 1987م.
50- الصناعتين (الكتابة والشعر): لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 395 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، 1419ه.
51- عقود الزَّبرجد على مسند الأمام أحمد: لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، حققه وقدَّم له: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، (د. ط)، 1414 هـ ـ 1994م.
52- العمدة في محاسن الشعر: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت 463 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5، 1401 هـ ـــ 1981م.
53- العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتب الهلال، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
54- غرائب التفسير وعجائب التأويل: لأبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني (ت 505 هـ)، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، (د. ط)، 1403 هـ ـــ 1983م.
55- الفاخر: لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت 290 هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، 1380 هـ.
56- فتح القدير (الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير): لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250 هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1414 هـ.
57- الكافية في علم النحو: لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي (ت 646 هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2010م.
58- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: لأبي القاسم يوسف بن علي الهُذَلي اليشكري، (ت 465 هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط 1، 1428 هـ ـ 2007م.
59- كتاب الأفعال: لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي (ابن القَطَّاع الصقلي) (ت 515 هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1403 هـ ـ 1983م.
60- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408 هـ ـــ 1988م.
61- كتاب فيه لغات القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّا (ت 207 هـ)، صححه: جابر بن عبد الله السريع، (د. ط)، 1435م.

62- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
63-الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت 427 هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1422 هـ ــ 2002م.
64- الكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد (ت 732 هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، 2000م.
65- لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي: لفتحي عبد الفتاح الدّجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 1، 1401 هـ ــ 1981م.
66- اللهجات العربية في التراث: لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، (د. ط)، 1983م.
67- ما يجوز للشاعر في الضرورة: لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ت 412 هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، (د. ط)، (د. ت).
68- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210 هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، 1381 هـ.
69- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546 هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ ــ 2001م.
70- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، وزارة الأوقاف، مصر، (د. ط)، 1415 هـ ــ 1994م.
71- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1405هـ.
72- معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت 215 هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1411 هـ ــ 1990م.
73- معاني القراءات: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1412 هـ ــ 1991م.
74- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم السَّرِي بن سَهل الزَّجَّاج (ت 311 هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408 هـ ــ 1988م.
75- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّا (ت 207ه)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط 3، 1403 هـ ــ 1983م.
76- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط 6، 1985م.
77- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت 606 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1420 هـ.

78- المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم جار الله الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م.
79- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى): لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1431 هـ ــ 2010م.
80- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ط)، (د. ت).
81- المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط 1، 1373 هـ ــ 1954م.
82- النشر في القراءات العشر: لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجَزَري) (ت 833 هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
83- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت 468 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ ــ 1994م.
84- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د. ت).

Weak Languages in Built-in Names

'' Descriptive Analytical Study ''

Salah Husain Ali Alqadri

Abstract: This research deals with the investigation of weak languages in the constructed names, and the knowledge of the grammar standards and their controls to judge these languages, by collecting the issues scattered here and there in various Arabic linguistic studies about these languages, up to a work that tries to collect multiple evidence, which was judged weak for its steady violation, or for its rarity and abnormality, and other reasons. The study relied on the descriptive analytical approach to discuss the opinions of grammarians and analyze them, and find out their position on those languages.

Through research, it has emerged that many grammarians and linguists have judged many languages to be weak and it is not correct to invoke them, and it has been proven that these languages are mentioned in frequent Quranic readings and correct hadiths, as mentioned by the Arab poets Stallions.

Keywords: language, weakness, oligarchy, constructed names.